أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال المدة 1990-2018

The impact of Corruption on Economic and Social development in YemenDuring the period 1990-2018

دكتور سالم عبدالله محمد باسويد [1]

(1)أستاذ الاقتصاد المشارك – قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية العلوم الإدارية / جامعة حضرموت

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة الفساد ومراحلها ومظاهرها المختلفة في اليمن خلال المدة 1990-2018 . وتوصل التحليل الإحصائي أن اليمن من الدول الأكثر فساداً، إذ احتلت المراتب الأخيرة عالمياً وعربياً لاستشراء الفساد في مفاصل الدولة السياسة والاقتصادية والعسكرية، وأن رأس النظام السياسي هو جذر الفساد وراعيه وحاميه. ووجد الباحث دليلاً من التحليل القياسي على أن الفساد يؤثر معنوياً وسلباً في النمو الاقتصادي، حيث أكدت الاختبارات صحة الفرضية الأولى في أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي وأن زيادة درجة الفساد بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.66 ٪. وأكدت الاختبارات صحة الفرضية الثانية في الدلالة المعنوية لمتغير الفساد فيما دحضت العلاقة العكسية بين الفساد والاستثمار، وأن زيادة درجة الفساد بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1.5٪. وأكدت الاختبارات صحة الفرضية الثالثة في الدلالة المعنوية لمتغير الفساد فيما دحضت العلاقة العكسية بين الفساد والإنفاق التعليمي، وأن زيادة درجة الفساد بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق على التعليم بنسبة 0.5%. وأوصى البحث بضرورة توافر الإرادة السياسية وتفعيل الشفافية والمساءلة للسلطات وتحقيق الاستقرار السياسي بوصفها مفاتيح للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، اليمن

Abstract

The research aims to study the phenomenon of corruption, its stages and its various manifestations in Yemen during the period 1990-2018. The study found that Yemen is one of the most corrupt countries, occupying the last ranks globally and Arably to spread corruption in the joints of the state, political, economic and military, and that the head of the political system is the root and sponsor of corruption. The researcher found evidence from the standard analysis that corruption affects morally and negatively in economic growth, as tests confirmed the validity of the first hypothesis that corruption impedes economic growth and that an increase in the degree of corruption by 1% leads to a decrease in economic growth by 1.66%. The tests confirmed the validity of the second hypothesis in the moral significance of the corruption variable while refuting the inverse relationship between corruption and investment, and that increasing the degree of corruption by 1% leads to an increase in the investment rate by 1.5%. The tests confirmed the validity of the third hypothesis in the moral significance of the corruption variable while refuting the inverse relationship between corruption and educational spending, and that increasing the degree of corruption by 1% leads to an increase in the rate of spending on education by 0.5%. The research recommended the necessity of political will, activating transparency and accountability of the authorities, and achieving political stability as keys to advancing economic and social development.

Keywords: Corruption, Economic development, Social development , Yemen.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الفساد ظاهرة قديمة استفحلت عبر الزمن لتشمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك أضحت قضية مثيرة للاهتمام على نطاق واسع بين الاقتصاديين بوصفها عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فإن الفساد يمثل تحدياً كبيراً مما استدعى الباحثين تقصي ودراسة أسبابه وآثاره وطرق مكافحته. وتمتد آثار الفساد لتشمل الأثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كتدهور النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى التنمية البشرية ومعدلات الاستثمار وارتفاع مستويات الفقر.

مشكلة البحث

عانى الاقتصاد اليمني منذ عقود من الفساد وكان النظام السياسي نفسه راعياً للفساد، وشمل الفساد القطاعات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية، وتسبب في هدر الأموال العامة والتربح والمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي والاستثمار ورأس المال البشري. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسة في السؤال الآتي : ما أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية :

1- هل يحقق الفساد فرضية (Sand in the Wheels) أي أن الفساد بمثابة الرمال التي تعيق عجلة النمو الاقتصادي ؟

2-ما أثر الفساد في الاستثمار ؟

3-ما أثر الفساد في رأس المال البشري ؟

فرضية البحث

يتبنى البحث فرضية رئيسة مفادها أن الفساد يؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ ومنها نشتق الفرضيات الفرعية الآتية :

1-يؤدي الفساد إلى تحقق فرضية (Sand in the Wheels) أي أن الفساد بمثابة الرمال التي تعيق عجلة النمو الاقتصادي ومن ثم هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الفساد ومعدل النمو الاقتصادي .

2-يؤدي الفساد إلى انخفاض معدلات الاستثمار، ومن ثم هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الفساد والاستثمار.

3-يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى رأس المال البشري، ومن ثم هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الفساد ورأس المال البشري.

ISSN : 2410-1818

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي الإحصائي في تحليل ظاهرة الفساد وآثارها وأنواعها في القسم الأول، فيما يعتمد المنهج التحليلي الإحصائي في عرض تطور ظاهرة الفساد في اليمن خلال المدة قيد الدراسة، ويعتمد البحث في القسم الثالث المنهج الكمي (القياسي) في قياس واختبار أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن من خلال نماذج الانحدار.

أهداف البحث

1-التعريف بالمضامين النظرية للفساد وأشكاله وآثاره.

2-تحليل طبيعة وأنواع الفساد في اليمن خلال المدة 1990-2018م.

3 –قياس أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-التوصية بالمعالجات اللازمة لمكافحة الفساد.

أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية للبحث في الأهمية التي يكتسبها الفساد بوصفه يشكل خطراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن مكافحته شرطاً سياسيا ضرورياً لتساقط عوائد التنمية خاصة على الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يتضررون بدرجة أكبر، وتتمثل الأهمية أيضاً في أن اليمن من بين العديد من البلدان التي تغيب فيها الشفافية والمساءلة مما يعمق الفساد ويطيل أمده. أما الأهمية العملية فتكمن في الإضافة المتواضعة للبحث في إثراء المكتبة اليمنية بأدب الفساد وكشف مكامنه وتقديم المعالجات الممكنة لمكافحته.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

يتمثل الإطار المكاني للبحث في الاقتصاد الكلي اليمني والإطار الزماني المدة 1990-2018.

الدراسات السابقة

في دراسة للباحثين (Zuhairan Y.Yunan & Ayu Andini,2018) عن الفساد والفقر والنمو الاقتصادي في أربع من دول الآسيان (اندونيسيا، الفلبين، تايلاند، ماليزيا)، تم استخدام اختبار العلاقة السببية Granger ونموذج التأثير العشوائي للإجابة على سؤال المشكلة. أظهرت النتائج أنه من الناحية الإحصائية، فإن كلا مؤشري التنمية الاقتصادية لهما تأثير معنوي على الفساد، في حين أن كل مؤشر له اتجاه مختلف. وبهدف تحليل تأثير الفساد في النمو الاقتصادي قام (Thach and Duong,2017)

ISSN : 2410-1818

باستخدام بيانات 19 دولة آسيوية في الفترة 2004-2015 مع تقنيات معالجة البيانات D-GMM والانحدار الكمي. تظهر نتائج الدراسة أن الفساد يمثل عائقًا أمام النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو الاقتصادي بمستويات مختلفة من الفساد، وعلى وجه التحديد المستوى الكمي من 0.1 و 0.5 يؤثر الفساد بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، أو العكس من المستوى 0.75 و 0.90 يكون الأثر سلبياً. بالإضافة إلى ذلك، توضح النتيجة أن الجودة المؤسسية والديمقراطية والحرية الاقتصادية تلعب أدواراً مهمة في النمو الاقتصادي. وفي دراسة للحالة الايطالية عن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والفساد في 20 منطقة، توصل (Del Monte and Papagni,1997) أن للفساد تأثيراً سلبياً مباشراً في فرص النمو الاقتصادي في المدى الطويل وغير المباشر من خلال الأثر في الاستثمار الخاص والأثر في كفاءة الإنفاق على الاستثمار العام. وعن أثر الفساد في نمو الاستثمار في الشركات في أميركا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية توصل(Asiedu & Freeman,) إلى أن تأثير الفساد في الاستثمارات يختلف اختلافاً كبيرًا بين المناطق: للفساد تأثيراً سلبياً وهاما في نمو الاستثمار في الشركات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ولكن ليس له تأثير كبير في الشركات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي أفريقيا بحث (Nwankwo 2014,) في تأثير الفساد في نمو الاقتصاد النيجيري باستخدام تقنيات السببية والارتداد. استخدمت الدراسة إجمالي الناتج المحلي (GDP) كبديل للنمو الاقتصادي ومؤشر الفساد كبديل للفساد. كشفت الدراسة أن مستوى الفساد في نيجيريا على مر السنين له تأثير سلبي كبير في النمو الاقتصادي، وأن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو بسرعة مع الفساد. ناقش الباحثان (Basem & Dowa ,2016) أثر الفساد في النمو الاقتصادي في 14 دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الأعوام 2003-2010. أظهرت النتائج باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية (EFI) أن الفساد له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي في البلدان المعنية. في دراسة ل (Maruo,1995) عن أثر الفساد في النمو الاقتصادي لنحو 58 دولة للمدة 1960-1985 ، توصل أن للفساد أثراً سلبياً ومعنوياً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وأن انخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.8%. وقد وجد (Braguinsky,1996) في دراسته لأثر الفساد في النمو الاقتصادي أن العلاقة بينهما غير خطية أي أن تأثير الأول في الثاني أو العكس قد تختلف بين البلدان وفقاً لنوعية الإعداد المؤسسي. وتوصل إلى أن الفساد يؤدي دوراً وظيفياً في النمو الاقتصادي في الأسواق التنافسية في حين في الأنظمة الشمولية يصبح الفساد أعمق وتمتد جذوره في النظام الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى انهياره. وتصدى (Rock

ISSN : 2410-1818

&Bonnett,2004) لقضية مثيرة للجدل حول النمو الاقتصادي المرتفع لبعض الدول في حين تتمتع بمستويات عالية من الفساد. وتوصلا إلى أدلة تشير أن الفساد يكون أقل ضرراً في الدول الصغيرة عن الدول الكبيرة، وأن الفساد يميل إلى إبطاء النمو والاستثمار في معظم البلدان النامية ولكن يزيد النمو في بلدان شرق أسيا الصناعية الكبيرة (النمور الأسيوية). وناقش (Dridi,2013) أثر الفساد في النمو الاقتصادي في 82 دولة في المدة 1980-2002 ووجد دليلاً على أن الفساد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي،وأن كلا من رأس المال البشرى وعدم الاستقرار السياسي من أهم القنوات التي يؤثر فيها الفساد في النمو بينما لا يوجد أي دليل يشير إلى تأثير الاستثمار. في دراسة عن أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم في 89 دولة توصل (يونس، مفيد و أحمد عدنان، 2012) أن للفساد أثراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي وأن التأثير يتباين من بلد إلى آخر تبعاً لتباين نوعية المؤسسات، ففي البلدان التي لديها مؤسسات جيدة يكون التأثير السلبي للفساد قليلاً، في حين يكون ذلك التأثير أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة. وأن الفساد يعد المتغير الأكثر أهمية في التأثير في النمو الاقتصادي في الدول ذات المؤسسات الضعيفة. في دراسة للباحث (يونس مفيد، 2010) عن أثر الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة في مجموعة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بهدف تحديد أثر الفساد في تخصيص الإنفاق العام والإيرادات العامة ونوعية الخدمات العامة، تبين من النتائج أن الفساد يؤثر سلباً في تخصيص الموازنة ويشوه تركيبة الإنفاق الحكومي لصالح زيادة نفقات الدفاع والتسلح التي يسهل فيها الحصول على الرشى في حين تنخفض في التعليم والصحة لصعوبة الحصول عليها. وتبين أن نوعية الخدمات الحكومية تصبح أكثر سوءًا كلما كانت درجة الفساد أكبر وبالعكس.

الإطار النظري للفساد

أولاً : مفهوم الفساد

تعد مشكلة الفساد مشكلة عالمية لا يخلو منها أي نظام والاختلاف يكمن في درجة ومستوى الفساد، فلا الدول المتقدمة ولا الدول النامية بمنأى عنها، ولا الدول الديمقراطية ولا الدول الديكتاتورية كذلك. تتعدد مفاهيم الفساد(Corruption) بحسب طبيعته ولونه كالفساد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، ولا ننوي الاستطراد في المفاهيم وإنما التركيز على ما له علاقة بموضوع البحث، وبصورة عامة يعرف (Lambsdorff,2002) الفساد على أنه مخالفة القوانين والقواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون. فيما تعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه استغلال السلطة من أجل

ISSN : 2410-1818

المنفعة الخاصة. أما البنك الدولي(1996) فيعرفه بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. وبالرغم من التباين في هذه التعريفات إلا أنها تتفق على أن الفساد هو استغلال للسلطة ولكن ترى الشفافية الدولية أن هذه السلطة بصورة عامة سواء من موظف عام أو خاص وهو ما يتفق مع الواقع، إذ أن الفساد يقع بشكل خاص في الشركات الكبرى والنشاطات الخاصة التي تخضع لقواعد تضعها الدولة خلافاً للبنك الدولي الذي يحصره في الموظف العام، إن الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، لذلك فإن الشركات الخاصة على استعداد للدفع للحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف. وتتفق التعريفات على أن الهدف هو المنفعة الخاصة والتكسب من وراء الفساد ، وأن الفساد يعد عملاً غير مشروعاً وغير قانونياً.

ومن هنا فإن الفساد يحدث بوسائل متعددة منها: عندما يطلب الموظف العام رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة أو تقديم رشى للتغلب على منافسين، كما يمكن أن يحدث الفساد من خلال سرقة واختلاس المال العام والمحاباة والاحتيال والابتزاز. ويرى الباحث إن الفساد ينطوي على إساءة استخدام السلطة بهدف التكسب والتربح غير المشروع لتمرير صفقات ومعاملات غير قانونية أو التفضيل والتمييز والمحاباة مما ينتج عنها ضرر على الاقتصاد والمجتمع.

ثانياً : أشكال الفساد

للفساد أشكال وأنواع مختلفة، أهمها الفساد السياسي (Political Corruption) الذي يعد في تقديرنا جذر الفساد ويعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2008، 8) بوصفه إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة أو لإثراء الذات أو كليهما. وتكمن أهمية الفساد السياسي في أنه يقع في المستويات العليا للنظام السياسي للدولة وهي مركز صناعة القرار القانوني والتشريعي وتخصيص الموارد، ويحدث عندما يستخدم صانعوا القرار السياسي القوة والسلطة لتحقيق مصالحهم أو مصالح أحزابهم أو عائلاتهم او قبائلهم. ويؤثر هذا النوع من الفساد في الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات، فهو لا ينطوي على انتهاك للقوانين والأنظمة فحسب بل يتجسد في ثغرات قانونية ودستورية يتم تصميمها في القوانين واللوائح عمدا حسب الطلب أو تجاهلها لتناسب مصالحهم الشخصية (Amundsen, 2006,5). ويشار إلى الارتباط الوثيق بين الأحزاب والفساد، ففي كثير من الأحيان تذهب عوائد الفساد لتمويل نشاطات أحزاب سياسية (Tanzi,1998,564). وينطوي الفساد السياسي على سلوك النظام كقمع المعارضين وتجاوز الشرطة للقانون. وهناك ممارسات تفسر الفساد السياسي كتزوير الانتخابات وانحياز مؤسسات الدولة في العملية الانتخابية وتسخير موارد الدولة لتحقيق مكاسب سياسية وشراء الأصوات (Chinhamo& Shumba, 2007, 3).

ISSN : 2410-1818

أما الفساد الاقتصادي فيعني التلاعب بالقوانين والأنظمة الحاكمة للنشاط الاقتصادي لتحقيق مكاسب خاصة لشخص أو فئة معينة. وأبرز صور الفساد الاقتصادي الاحتكارات الاقتصادية والتلاعب في البورصة. وتضيف (روز، أكرمان، 2000، 55) دفع الرشى للحصول على الائتمان في حالة منح القروض أو تعدد أسعار الصرف للحصول على النقد الأجنبي بأسعار تقل عن السوق. على أن ارتفاعات أسعار الصرف بصورة جامحة وغير منضبطة صورة من صور الفساد الاقتصادي لما تمثله من انهيار اقتصادي وتردي المستوى المعيشي، كذلك تجيير الخصخصة لصالح فئة معينة للحصول على مكاسب خاصة. ويمثل الفساد المالي التهرب من الضمانات التي تحكم التصرف في القطاع المالي والتحايل عليها لتحقيق مكاسب خاصة، ومن أهم صوره منح القروض بدون ضمانات، وتهريب الأموال إلى الخارج، وغسيل الأموال، وإخفاء بيانات العملاء، والتعامل بأسماء وهمية، والتهرب الضريبي.

ويصنف الفساد من حيث حجمه إلى فساد كبير وفساد صغير، والأول ينصرف إلى الفساد السياسي والاقتصادي ويحدث في المستويات العليا للنظام ككبار السياسيين والموظفين وتكون فيه الرشى والعمولات كبيرة كصفقات الأسلحة والبنية التحتية وخلافه. أما الفساد الصغير فينصرف إلى الفساد المالي والإداري ويحدث في المستويات الإدارية الوسطى والأدنى وتكون الرشى فيه صغيرة كتسهيل معاملة مثلاً.

ثالثاً : آثار الفساد

يؤثر الفساد في التنمية الاقتصادية ومنها التأثير في النمو الاقتصادي والإنتاجية والاستثمار والموازنة العامة وكذلك في مستوى التنمية البشرية كالتعليم والصحة فضلاً عن الحريات والحقوق والقانون.

فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية هناك فريقان الأول يرى أن الفساد يؤثر سلباً والآخر يرى أن الأثر إيجاباً، الفريق الأول وهم الغالبية ينطلقون من فرضية أن الرمال تعيق عملية التنمية (Sand in the Wheels) أي أن الفساد تأثيره سلبي، وأهمهم (Mauro,1995) و(Rose-Ackerman, 1999) و(Thach and Duong,2017) و (Del Monte and Papagni,1997) و(Nwankwo ,2014) و(Basem & Dowa 2016,) و (Shabbir and Anwar ,2007). ويأتي التأثير السلبي للفساد في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرات غير مباشرة وأخرى مباشرة، وتتمثل التأثيرات غير المباشرة في الأثر السلبي في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار والتضخم والكفاءة الاقتصادية ورأس المال البشري. ويشير (Ades and Die Tella, 1996) إلى العلاقة العكسية بين الفساد والاستثمار التي تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي. كذلك يثبط الفساد الاستثمار الأجنبي ويعمل على تخفيض الموارد المخصصة للبنية الأساسية الإنتاجية والخدمية وبرامج محاربة الفقر (Johnston,1997).ومن ناحية أخرى فتأثير الفساد السلبي في الاستثمار ينصرف إلى أن الفساد يعد تكاليف إضافية يتحملها رجال الأعمال. كما أنه

ISSN : 2410-1818

يؤدي إلى زيادة عدم التأكد حول قرارات الاستثمار وتشويه بنية الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم (Tanzi,1998). وفي المقابل يرى الفريق الثاني وهم قلة أن للفساد تأثيراً موجباً في النمو الاقتصادي من أبرزهم (Ali,N.,& Comm,B.2008) و(Leite and Weidman,1999) و (Poirson,1998). ويفند هؤلاء وجهة نظرهم من أن الفساد يعمل كالشحم أو الزيت الذي يعمل على تحريك النمو الاقتصادي (Grease the Wheels). فالرشوة التي تدفع للموظفين لتسهيل الإجراءات تعد مفيدة لأنه يترتب عليها تقليل تكاليف الانتظار والتأخير الناتج عن الأعمال البيروقراطية، وفي النهاية يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي (آن اليوت،2000). كذلك نظراً لتدني رواتب الموظفين الحكوميين فالرشوة تعد راتب تكميلي تمكن من جذب موظفين حكوميين أكثر كفاءة (Venard ,2013). ويؤثر الفساد في الموازنة العامة إذ أنه يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد لأن الإنفاق سيتجه ليس لتحقيق الأولويات كالخدمات العامة الصحية والتعليمية أو القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالزراعة والصناعة أو الهياكل الأساسية ولكن سيتجه نحو تلك القطاعات التي تحقق ريعاً أكبر للفاسدين وبشكل خاص في مجالات الإنفاق العسكري كالصواريخ أو البنية التحتية كالجسور. وعليه يتوقع اتجاه الفساد بدرجة أكبر حيث تكون الرشى أكبر في المجالات العسكرية باهظة التكاليف ومشاريع البنية الأساسية الكبيرة عنها في المجالات التعليمية كالكتب ورواتب المدرسين، كذلك الحال في الطائرات تكون مجالات الفساد أكبر منها في الصحة، على أن فرص الفساد في الصحة تتعاظم في توريد مباني المستشفيات والمعدات الطبية عنها في رواتب الأطباء والممرضين (Maruo,2000).وفيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية تشير الدراسات أن الرشى تجعل الشركات لا تتنافس على أساس قواعد السوق ولكن على مدى قدرتها في دفع رشى مما يعيق دخول منافسين مبتكرين جدد في السوق. وأشار (Murphy et al,1993) إلى أن احتكار القلة يقيد روح الابتكار ومن ثم يحد من إقامة مشروعات جديدة.كما أشار (ملنيكوف، 2004) إلى فعالية الرشوة في الحد من التنافس على أساس الجودة، إذ تعمل الرشوة ليس من أجل زيادة الإنتاجية ولكن للبقاء في السوق وهذا يتسبب في خروج الشركات من السوق وزيادة أسعار السلع فضلاً عن جودة أقل مع قلة تنوع المنتجات.

إن الفساد الدولي من أخطر أنواع الفساد ويتمثل في المصادر غير المشروعة للريع أو الدخل الذي يقدمه المتعاملون الأجانب من دول ومنظمات دولية ورجال أعمال من أجل الحصول على فرص تفضيلية في التجارة أو التحيز لصالح مشروعات معينة أو يكون في صورة مدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي. ويرى (Lambsdorff,2002) أن درجة الفساد في الدول المستوردة تؤثر في هيكل التجارة للدول المصدرة، إذ يميل المصدرون الأجانب إلى تقديم الرشى للموظفين في الدول المستوردة. وتشكل الكوربورقراطية❖ (Corporatocracy) أحد أدوات الفساد

ISSN : 2410-1818

الكبرى في العالم وتستخدم قراصنة الاقتصاد والمنظمات المالية الدولية لتحقيق مآربها وتهدف كما يصفها (بركنز، جون، 2012، 40-41) إلى: أولاً بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة اختلاق مبررات للقروض الدولية الكبيرة التي ستعيد ضخ المال إلى الشركات الأمريكية من خلال مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة، وثانياً العمل على إغراق تلك البلدان بالديون وإفلاسها* بحيث تبقى مدينة إلى الأبد، ومن ثم تصبح أهدافاً سهلة لإقامة قواعد عسكرية، أو تصويت في الأمم المتحدة، أو اتخاذها منفذاً للبترول والموارد الطبيعية الأخرى. أما البلدان النامية الغنية بالنفط فالهدف ليس إثقال كاهلها بالديون ولكن إيجاد طرق تضمن إعادة أكبر نسبة من الدولارات المدفوعة في البترول مرة أخرى للولايات المتحدة (بركنز، جون، 108،2012). ويصف بركنز نفسه وغيره من الخبراء والمستشارين كقراصنة اقتصاد (Economic Hit men) مهمتهم هي أن يسلبوا ملايين الدولارات بالغش والخداع، وتحويل الأموال من البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها ليصب في خزائن الشركات الكبرى، وجيوب حفنة من العائلات الثرية، ولتحقيق ذلك وسائل عديدة تشمل اصطناع التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والابتزاز، والجنس، والقتل.

الفساد في اليمن

أولاً : واقع مؤشر مدركات الفساد عالمياً

ضمن التوجه الدولي لمكافحة الفساد برزت العديد من المؤشرات التي تبنتها منظمات المجتمع الدولية من أهمها : مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر مكافحة الفساد والشفافية، ومؤشر النزاهة العالمي، والمؤشرات العالمية للحوكمة. وبقدر تعلق مؤشر مدركات الفساد (CPI) كمعيار لقياس الفساد في اليمن سنعطي لمحة تعريفية عنه.

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995م، وهو مؤشر مركب يقوم على استطلاعات الرأي لبيانات متعلقة بالفساد قامت بها مؤسسات متعددة ومستقلة تعكس آراء أصحاب الأعمال والخبراء والمحللين في جميع أنحاء العالم بما في ذلك المحليين. وتقاس درجة الفساد على أساس درجة إدراك الفساد في القطاع العام في الدولة، وتتراوح بين صفر..إلى.. فاسد جداً (الأكثر فساداً) و 10 الأكثر نظافة. ويشير آخر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2018 ((WWW.Transparency.org/cpi2018) إلى تصدر الدانمارك ونيوزلندا للمراتب الأولى بوصفهما الدولتان الأكثر نظافة بدرجة 8.8 و8.7 على التوالي فيما احتلت المراتب المتأخرة الأكثر فساداً كل من الصومال وجنوب السودان وسوريا بدرجات 1.0 و 1.3. على أن الدول العشر الأكثر نظافة في العالم فضلاً عن الدانمارك ونيوزيلندا تشمل كل من فنلندا والسويد والنرويج وسويسرا وسنغافورا وهولندا ولوكسمبرج وكندا.

ISSN : 2410-1818

وعلى مستوى المناطق تصدرت أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بدرجة 6.6 كأكثر نظافة من الفساد فيما احتلت المراتب الدنيا منطقة أفريقيا (3.2) وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (3.5). وبين التقرير أن هناك علاقة بين الفساد ومستوى الديمقراطية، فقد تمتعت الديمقراطيات الكاملة بأعلى درجات النظافة بالعلاقة بمؤشر مدركات الفساد (7.5) في حين سجلت الديمقراطيات المعيبة (4.9) درجة والأنظمة الهجينة التي تشوبها بعض التوجهات الاستبدادية (3.5) درجة، أما الأنظمة الاستبدادية (3.0) درجة.

وعلى المستوى العربي تصدرت كل من الإمارات وقطر دول المنطقة كأكثر نظافة من الفساد، إذ حصلت على الإمارات على المرتبة الأولى عربياً و23 عالمياً بدرجة 7.0 و قطر الثانية عربياً و33 عالمياً و بدرجة 6.2. وبالرغم من النجاحات التي حققتها الإمارات وقطر في محاربة الفساد إلا أنه يعاب عليهما افتقارهما للمؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبصورة عامة تؤشر هذه النتائج وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية إلى ما يأتي (WWW.Transparency.org/cpi2018) :

1- أن البلدان الأكثر فساداً هي تلك المصابة بالنزاعات السياسية طويلة المدى والحروب والتي مزقت البنية التحتية للحكم (عربياً : الصومال، سوريا، العراق، اليمن).
2- هناك ترابط بين الفساد والحريات السياسية المحدودة، وأن الفساد مرتبط بتقلص مساحة المجتمع المدني وحرية الصحافة، لذلك فإن البلدان التي تنخفض فيها الحريات المدنية تميل إلى أن تكون عالية الفساد.
3- تشكل الدول ذات المستويات العالية من الفساد خطراً على المعارضين السياسيين، فقد ثبت أن الاغتيالات السياسية التي حدثت إما بأمر من الحكومة أو بتغاضي منها.
4- عدم فعالية مؤسسات مكافحة الفساد بسبب زيادة تأثير ذوي النفوذ في السياسات الحكومية مما مكنهم من اختلاس المال العام وزيادة ثروتهم.
5- إن المستويات العالية للفساد والإفلات منه يقوض شرعية مؤسسات الدولة مما يؤثر في فرص العمل والتماسك الاجتماعي ويدفع نحو عدم الاستقرار والاتجاه نحو العنف.

ثانياً: موقع اليمن في مؤشرات الفساد عربياً ودولياً

يبين الجدول (1) أن اليمن احتل مراتب متأخرة على المستوى العالمي والعربي بما يؤشر إلى تغلغل الفساد وضخامته إذ تراوحت درجة مؤشر مدركات الفساد (CPI) بين 2.6 في 2003 كأعلى درجة و 1.4 في 2018 كأقل درجة لذلك صنفت اليمن ضمن الدول الأكثر فساداً والأقل شفافية (فاسدة جداً)، ففي عام 2003 حصلت على 2.6 درجة لتحتل المرتبة 88 عالمياً من بين 133 دولة والمرتبة 14 عربياً من بين

ISSN : 2410-1818

16 دولة . على أنها تميزت بالتراجع خلال المدة قيد الدراسة من 2.6 في 2003 إلى 2.3 في 2008 بأقل من نقطة (0.3) لتحتل المرتبة 141 عالمياً، وتعد هذه المدة بصورة عامة مدة استقرار سياسي نسبي إلا أن الفساد كما يبدو أخذ بالتعمق بعد الانتخابات الرئاسية. وفي 2011 تزامناً مع الاضطرابات السياسية العنيفة وتعمق الفساد تراجع مؤشر الفساد إلى 2.1 درجة وحافظت اليمن على ترتيبها في ذيل القائمة العربية والعالمية مع تأخر ترتيبها العالمي إلى 164. وبدءً من 2016 تزامناً مع السنة الثانية للحرب اتسم المؤشر بالركود متراجعاً إلى 1.4 درجة حتى عام 2018 ليتراجع ترتيبها العربي إلى 19 والعالمي إلى 167. وهكذا فإن الحرب عمقت أكثر الفساد، إذ توسع نفوذ شبكة الفاسدين التقليديين من السياسيين ورجال الأعمال والمشايخ والعسكر وانضم إليهم فاسدون جدد يحتمون بأطراف الصراع ويتم تقديم التسهيلات من كلا الطرفين المتحاربين لبعضهما البعض في إطار الصراع على الاستحواذ أو تقاسم الفساد بين الأطراف المتحاربة (راجع التفاصيل في ثالثاً المبحث الثاني).

جدول (1) موقع اليمن في مؤشر مدركات الفساد عربياً ودولياً بين المدة 2003-2018

الأعوام	الدرجة	على المستوى العربي		على المستوى الدولي	
		المرتبة	عدد الدول	المرتبة	عدد الدول
2003	2.6	14	16	88	133
2008	2.3	14	16	141	180
2011	2.1	14	16	164	182
2016	1.4	16	21	175	178
2018	1,4	19	21	176	180

المصدر : تقارير منظمة الشفافية العالمية (WWW.Transparency.org/cpi) 2003-2018

ثالثاً: مظاهر الفساد في اليمن

من الحقائق الثابتة في الواقع اليمني أن الفساد ليس جديداً وهو متأصل كما أكده البنك الدولي (World Bank,2000) إذ يشير إلى أنه على مدى عقود من الاستحواذ على الدولة شوهت النخب السياسية الإطار القانوني الأساسي من أجل انتزاع الريع الحكومي.

ليس بخاف على أحد أن رأس النظام السياسي هو الراعي الأول للفساد في اليمن وكون شبكة من الفاسدين بدرجة رئيسة من العائلة والنخبة السياسية والقبلية والعسكرية والتجارية. ويؤكد ذلك أحدث التقارير الصادرة في 2018، إذ يشير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2018، 4) إلى أن أصل الاستحواذ على الدولة والفساد يعود لرأس الدولة إذ تشكلت مجموعة من النخب الفاسدة على مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات قبل وبعد توحيد شطري اليمن .

ISSN : 2410-1818

هناك مظاهر عديدة للفساد في اليمن بوصفها الدولة الأشد فساداً لاحتلالها مراتب متأخرة في سلم الفساد العالمي، وسنركز على أهم أعمدتها التي تعكس الفساد المؤسسي المرتبط بهياكل الدولة السياسية والاقتصادية والبرلمانية والعسكرية. إلا أنه من الصعوبة بمكان تقصي الأثر المالي للفساد كونه محمي من النظام ويتم التستر عليه ولا يحظ بالشفافية، لكن من الثابت أن مليارات الريالات قد نهبت وذهبت إلى جيوب الفاسدين.

الفساد السياسي

يعد الفساد السياسي العمود الفقري للفساد بوصفه المفتاح المرتبط برأس النظام السياسي الذي إذا خلا منه خلا أو قل الفساد في هياكل الدولة والمجتمع. ذلك أن الفساد السياسي يقع في المستويات العليا للنظام السياسي للدولة وهي مركز صناعة القرار القانوني والتشريعي وتخصيص الموارد، ويحدث عندما يستخدم صانعوا القرار السياسي القوة والسلطة لتحقيق مصالحهم أو مصالح أحزابهم أو عائلاتهم أو قبائلهم.

إن الفساد في اليمن نشأ تاريخياً مع تطور الدولة العميقة التي تأسست فيما يسمى بالمملكة المتوكلية اليمنية ثم الجمهورية العربية اليمنية وصولاً للجمهورية اليمنية. ويمكن تقسيم مراحل الفساد إلى ثلاث : الأولى المرتبطة بالثمانينيات (الجمهورية العربية اليمنية)، والثانية 1990-2014 (الجمهورية اليمنية) وتشكل الدولة العميقة، والثالثة (2015-2019) المرتبطة بالحرب. وبقدر تعلق الموضوع بالمدة الزمنية للبحث سنركز على الأخيرتين بوصفهما حاضنتان للدولة العميقة الأكثر فساداً.

المرحلة الأولى

وهي المرحلة الجنينية للفساد، ذلك أن جذر الفساد يرجع إلى عقد السبعينيات في الجمهورية العربية اليمنية عند تشكل لوبي الفساد المتعدد العائلي والقبلي والعسكري والتجاري والحزبي. وتوسعت شبكة الفساد التي يرعاها رأس النظام بعد اكتشاف النفط في مأرب 1984 واستغلت عائدات الطاقة لتمويل وتوسيع شبكته (Alley,2008,55).

المرحلة الثانية

تمتد هذه المرحلة من قيام الجمهورية اليمنية عام 1990 حتى 2014 وهي تمثل مرحلة الدولة العميقة، على أن طول مدة حكم رأس النظام التي تجاوزت الثلاثة عقود من أهم أسباب استشراء الفساد وتعمقه فضلاً عن لوبي الفساد الذي بناه. ومن أهم مظاهر الفساد السياسي لهذه المرحلة ما يأتي :

1- تقاسم الفساد بين أطراف الشراكة السياسية، من أهمها تعيين أعضاء الهيئات القيادية العليا فيها بدرجة وزير سواء كانوا شاغلي مناصب حكومية أو خلافه مع التمتع بكافة الامتيازات المالية المترتبة

ISSN : 2410-1818

عليها ، واستحواذ تلك الأحزاب وبشكل خاص الحزب الحاكم على المناصب والوظائف الإدارية العليا والوسطى بغض النظر عن الكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي.

2- تقديم المنح والمساعدات المالية من الموازنة العامة للحزب الحاكم والأحزاب الموالية.

3- إقرار ميزانيات ملحقة نهاية كل عام تقريباً لا تمت بصلة للتنمية ولا رفع المستوى المعيشي للمواطنين، يذهب معظمها لتلبية مصالح أعضاء مجلس النواب والحكومة. وأشار (Roinson et al,2018,9) أن هذه الميزانيات التقديرية كانت تمنح الرئيس قدرة أكبر على استخدام الميزانية لتحقيق مكاسب سياسية بدلاً من تحقيق تنمية فعلية.

4- النفقات السياسية الضخمة على الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية التي تستنزف الموارد العامة والتي تبلغ المليارات في حين أن نتائجها محسومة سلفاً لصالح الحزب الحاكم. وللدلالة على ذلك وبحسب البيانات المتاحة بلغ إجمالي الإنفاق على الانتخابات النيابية عام 1997 2.6 مليار ريال (البنك المركزي اليمني، 1997، 30)، وفضلاً عن ذلك استخدام موارد الدولة (المباني، والسيارات، وتكاليف الفعاليات الانتخابية) . وفي إطار الإفساد السياسي والانتخابي أشار الخبير الدولي في شؤون الانتخابات مارتن والكي (https;//www.yemenat.com) أن تقرير منظمة (Idea) الدولية أن المؤتمر أنفق ما بين 40-60 مليار ريال والإصلاح 10 مليار ريال لشراء الأصوات في الانتخابات البرلمانية 2003 وأكد أن هذا أدى إلى اتساع رقعة الفساد السياسي المهدد للديمقراطية، وأن الفساد السياسي المتعلق بتمويل الانتخابات يعد أكبر خطر يهدد الديمقراطية والتنمية لما يترتب عليه من إنفاق الأموال الطائلة. ويترتب على ذلك صفقة مصالح بين المرشحين والممولين من رجال الأعمال والسياسيين أصحاب النفوذ ، وتتحول تلك إلى صفقة استثمارية مربحة يعوض فيها الأخيرون المبالغ المنفقة من خلال مرشحين يضمنون حصولهم على عقود ومناقصات ومزايا استثمارية.

5- النفقات السياسية على القبائل لكسب ولاءها وشراء الذمم من خلال مصلحة شئون القبائل التي تبلغ مليارات الريالات سنوياً.

6- تسكين أعضاء مجلس النواب في الوظائف الحكومية واعتبارهم موظفين من المستويات العليا يتمتعون بكافة الامتيازات المالية لدرجة وزير، ويسري ذلك على جميع الأعضاء المنتخبين في الدورات السابقة واللاحقة بدءً من 2005 بحسب قانون الوظائف والأجور لعام 2005 (وزارة العمل والخدمة المدنية، 2005). يشار إلى أن راتب العضو الشهري يبلغ 500 ألف ريال يمني في دولة دخل الفرد فيها

ISSN : 2410-1818

منخفض جداً (150 مليون ريال شهريا المجموع الكلي لرواتب أعضاء المجلس فضلاً عن المكافآت (https;//www.aljazeera.net.20/4/2020).

7- إنشاء وتبني جمعيات خيرية تتبع الأحزاب الحاكمة وتسخير مواردها المالية والعينية (أطعمة) بشكل خاص لأعضاء الحزبين والأنصار وتزداد تلك الحملات في الفترة الانتخابية لاستغلال أوضاع الفقر وتردي المستوى المعيشي لأغراض حزبية انتخابية.

الفساد الاقتصادي والمالي

1- العامل الأكثر أهمية الذي عزز فساد النظام اكتشاف النفط في منتصف الثمانينيات ومن ثم الغاز والعوائد الكبيرة منهما، ومن أهم صور الفساد وفقاً لما أشارت إليه الدراسات أن رأس النظام كان يصدر عقود النفط والغاز لنفسه وأفراد عائلته ولوبي الفساد، وأنه كان يطالب بالمال مقابل منح الشركات حقوقاً حصرية للتنقيب عن النفط والغاز (United Nations Security Council, Final Report, 2015, 44.). كذلك أوعز هذه الشركات باعتماد الوسطاء المقربين لإبرام عقود البناء والخدمات النفطية. والمظهر الآخر للفساد استيراد الديزل المدعوم من السوق الدولية (القرن الإفريقي وشرق أفريقيا) من قبل اللوبي وهذا يسهل الحصول على عوائد مجزية، في حين يتم تصدير الديزل الخام. ويعتقد أن رأس النظام جنى مليارات الدولارات من دوره كوسيط وقام بتحويل الكثير من الأموال المختلسة من قطاع الطاقة والعقارات والذهب وسلع عديدة أخرى (Researcher interviews, 2018.). وبرغم الثراء الفاحش لمافيا الفساد فإن المناطق الغنية بهذه الثروات محرومة من أبسط الخدمات وتتسم بتردي البنية التحتية وزيادة نسبة الفقر بين السكان وبشكل خاص محافظة حضرموت الأكثر ثراءً بالموارد المعدنية.

2- إبرام صفقة بيع الغاز بسعر منخفض جداً في 2008 لشركة كوريا للغاز (كوغاز) وشركة توتال الفرنسية لمدة عشرين سنة بسعر ثابت للأولى 3.2 دولار للمليون وحدة حرارية و3 دولارات لتوتال في حين أن السعر العالمي حينها 11.5 دولار، وهذا يشير إلى تلقي أطراف الفساد العمولات والرشى مقابل هذه الصفقة الفاسدة وضياع المليارات من الدولارات قدرت هذه الخسائر بنحو 5400 مليار دولار خلال خمس سنوات للشركة الكورية فقط. وفي ضوء ضغوطات المجتمع المدني تم إعادة التفاوض مع الشركة الكورية في 2013 وتعديل السعر إلى 14 دولاراً للمليون وحدة حرارية، إلا أن ذلك يأتي ضمناً في إطار الاتفاقية التي تنص على إعادة التفاوض في 2014، أما شركة توتال فقد عدل إلى 7 دولارات فقط للمليون وحدة حرارية على أن يباع بالسعر العالمي في 2015 (المصدر أونلاين، 19 ابريل 2020).

ISSN : 2410-1818

3- استحواذ لوبي الفساد على مصادر الثروة وخاصة في الجنوب بعد 1994 وجني مليارات الريالات، ويشير (Hill et al., 2018, 19.) أنه بعد الحرب اكتسبت النخبة القبلية العسكرية بالتحالف مع قوى في الجنوب والوسط موارد جديدة نتيجة استيلائها على بعض الأصول الجنوبية، وشمل ذلك الأراضي البيضاء والزراعية والعقار وهي في الغالب مملوكة للدولة أو مملوكة لمسئولين جنوبيين معارضين للنظام أو مواطنين جنوبيين. وفضلاً عن ذلك تم الاستيلاء على الموارد المعدنية النفط والذهب والغاز.

4- استحواذ لوبي الفساد على الخصخصة وهي في الأصل في الجنوب نتيجة وجود قطاع عام كبير، إذ تم خصخصة مؤسسات القطاع العام وتشريد العاملين ولم يكن الهدف الرئيس إعادة تأهيلها ورفد الاقتصاد بموارد وطاقات تسهم في إنعاش الاقتصاد بل كان الهدف الخفي هو التربح من الأراضي والمنشآت الواقعة عليها بملايين الدولارات.

5- استبعاد الجنوبيين من الوظائف العليا والوسطى الهامة ذات الدخل العالي مما زاد من معدل البطالة في الجنوب. من أهم الأمثلة على ذلك أن 80% (1400 فني) في الأقل من العاملين في شركة بترو مسيلة وهي الشركة الوطنية لاستكشاف وإنتاج البترول ومقرها في حضرموت هم من خارجها (https;//www bawabati,20/4/2020)، وكذلك شركات النفط الأجنبية المماثلة، ناهيك عن التربية والمرور والبنوك. ويؤكد (Robinson et l ,2018,3) أن النظام كان يخصص منافع أكبر لقبائل حاشد عند تخصيص الموارد أو التوظيف في الخدمة المدنية.

6- خصخصة الكهرباء جزء من فساد النظام والشبكة التي يحميها، وتمثل في خصخصة التوليد عبر شركات خاصة هناك لغط حول من يملكها. وجوهر الفساد هنا التربح من هذه الشركات فضلاً عن أنها لم تحسن خدمة الكهرباء بل أضحت أسوأ من السابق.على أنه يترتب على ذلك تكاليف باهظة لتوليد الكهرباء (https;//www.aljazeera.net.20/4/2020)، ومثالاً على ذلك أن تكلفة الطاقة المشتراة من القطاع الخاص في عدن لوحدها بلغت عام 2018 أربعين مليون دولار شهرياً وهو يكفي لإنشاء محطات كهربائية.

7- تربح شبكة الفساد من الدعم الحكومي–تقدم الحكومة اليمنية الدعم للسلع الغذائية (3 سلع تم إلغاء دعمها في 2000) والمشتقات النفطية (حررت في 2018 برفع الدعم عنها نهائياً). المشكلة هنا أن التجار يستوردون هذه السلع بدلاً من الدولة ويترتب على هذا تربحهم من خلال فارق السعر. وكانت حجة البنك الدولي لإلغاء الدعم أن الدعم الغذائي لا يصل لنحو 70% من المستفيدين بسبب آلية الاستيراد تلك.

ISSN : 2410-1818

8- الأموال التي تعهد بتقديمها المانحون ضمن المساعدة الإنسانية ومنها دول الخليج لم تصل إلى المستفيدين، ويؤكد (Peter Salisbury,2018) أن السعودية تعهدت بتقديم 2 مليار دولار في 2014 خصص منه ربع المبلغ للرعاية الاجتماعية لم يصل إلى المستفيدين ولا يمكن معرفة أين ذهبت هذه الأموال. كذلك يشير المصدر نفسه إلى أن قطر تعهدت بتقديم 350 مليون دولار في 2013 لتعويض الجنوبيين الذين أجبروا على التقاعد قسراً أودعت منه 150 مليون دولار لم يصل إلى المستفيدين.

9- تقديم منح مالية عيدية (عيدي الفطر والأضحى) بنحو مليون ريال ونصف في الأقل لكبار المسؤولين في حين أن متوسط الراتب للموظف لا يزيد عن 60 ألف ريال.

الفساد العسكري

1- من أهم مرتكزات الفساد العسكري أن رأس النظام لإحكام السيطرة قام بتعيين أفراد العائلة وقبيلته في قيادة مختلف الفروع العسكرية والأمنية وترقية أبناء النخب القبلية الشمالية في الجيش إلى مناصب رفيعة (Hill et al., , 18-21; Zoltan Barany,2016). وبعد حرب 1994 قام بتفكيك الجيش الجنوبي (45 ألف ضابط وعسكري في الأقل).

2- تضخيم عدد الجنود من قبل القادة العسكريين التابعين لهم أو ما يعرف بالجنود الوهميين الذين لا وجود لهم أصلاً في الواقع، وهذا يترتب عليه حصول القادة العسكريين على الأموال ممثلة في الرواتب أو أجهزة ومعدات عسكرية يتم بيعها لاحقاً (Robinson et al., 2018,4,).

3- الإنفاق الضخم على المؤسسة العسكرية والأمنية، إذ يتراوح نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة بين 10%-18% للأولى و27%-42% للثانية يغطي جزء منه الأجور والرواتب والمعدات العسكرية التي يستحوذ عليهما القادة العسكريون في حين نصيب التعليم والصحة متدن للغاية لا يزيد عن 5% للأول و1% للثاني (كتب الجهاز المركزي للإحصاء).

4- المؤسسة الاقتصادية العسكرية – من أهم بؤر الفساد وأعرقها توسع وتطور فسادها مع تطور نشاطها فمن السماح للقادة العسكريين والأمنيين بالنفاذ للسلع المدعومة تطور إلى عدة صناعات بما فيها تلك التي تتعامل مع ملكية الأراضي بالإضافة لتجارة الأسلحة (Robinson et al., 2018,4).

ISSN : 2410-1818

المرحلة الثالثة

تتعلق هذه المرحلة بالمدة 2015 - 2019 المرتبطة بالحرب ويمكن أن نطلق عليها مرحلة فساد اقتصاد الحرب. تتميز هذه المرحلة بدخول لاعبين جدد من كلا طرفي الصراع، والحقيقة أن هذه الأطراف ليس من مصلحتها انتهاء الحرب، فهم في الأصل تجار حروب منذ ستينيات القرن العشرين. ويشير أحدث تقرير عن الفساد الصادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (22،2018) أن الفساد ممنهج وغير مسيس حيث يشارك فيه كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي والاقتصادي في جميع الأنشطة الفاسدة التي يقوم عليها اقتصاد الحرب. وتتألف شبكة الفساد تلك من كبار صانعي القرار والقادة العسكريين ورجال الأعمال الصاعدين ومسؤولين أمنيين يسيطرون على نقاط التفتيش وصولاً إلى مصرفيين تجاريين وصرافين وسائقي الشاحنات وموظفين مدنيين. أهم مظاهر الفساد لهذه المرحلة :

1- ارتفاع رواتب وامتيازات أعضاء السلطة التنفيذية بدرجة عالية من الفساد بعد نشوب الحرب في 2015، وتقدر بعض المصادر (العربي الجديد https://www2020/4/22) أن راتب الوزير يبلغ شهرياً 8 ألف دولار بما يعادل 4 ملايين ريال بدون الحوافز والمكافآت، فيما يبلغ 6 ألف دولار لنائب الوزير و 5 ألف دولار للوكيل والمستشارين. وعلى المنوال نفسه الراتب الخيالي لمحافظ البنك المركزي (35 ألف دولار) والسفير (10 ألف دولار) في بلد من أفقر البلدان والأقل دخلاً في العالم، وهذه الفئة حقيقة هم تجار حروب لا يريدون الحرب أن تضع أوزارها.

2- استحواذ طرفي الصراع على أهم مصادر الدخل في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم كاستيراد وبيع الوقود والجمارك والضرائب والاتصالات وواردات السيارات والبنوك الحكومية بما فيها البنك المركزي (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،23،2018).

3- كشفت الحرب أن التربح منها تجاوز الصراع المعلن بين الخصوم، إذ تتخطى شبكات الفساد خطوط النزاع وتعبر الخطوط الأمامية والحدود الإقليمية بسلاسة ويتعاون الخصوم من أجل تعظيم أرباحهم. فقد تبين وفقاً ل (Bayoumy,Y.and Stewart,P.,2016) أن الأسلحة التي تتدفق لأحد الأطراف تمر عبر مناطق تحت سيطرة الطرف الآخر، فكل طرف على طول الطريق يحصل على حصته من تجار السلاح إلى السائقين إلى أفراد نقاط التفتيش.

4- تفاقم الفساد العسكري في مدة الحرب، إذ تشير المصادر (Peter Salisbury,2018) أن الحرب قد أسهمت في توسع الفساد العسكري ومنها تفاقم تضخم الجنود الوهميين، الذين يعدون بعشرات الآلاف ويتم دفع الرواتب المغرية من جهات إقليمية، على أن هذا التضخيم حفز كبار الضباط في الحصول على المكافآت المالية جراء قبض رواتب زائدة فضلاً عن المكافآت المالية لمن يقودون قوات

ISSN : 2410-1818

أكبر. ومن جانب آخر يتم الحصول على أرباح نتيجة بيع الأسلحة والمعدات العسكرية بما فيها الأسلحة الثقيلة والمركبات العسكرية (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 25،2018).

5- تسبب تحرير وخصخصة سوق استيراد المشتقات النفطية الذي بدأ جزئياً في 2015 في انضمام لاعبين جدد من القطاع الخاص إلى سوق الفساد، وتتهم بعض الأطراف بالاستفادة من ترتيبات استيراد الوقود من السعودية وأحياناً تصديره إلى القرن الأفريقي (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 27،2018-29). والواقع أن تحرير المشتقات النفطية وإسناد استيراده لهوامير الفساد مع ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي مكنهم من التربح الفاحش والثراء غير المشروع.

والخلاصة أن درجة ومستوى انتشار الفساد في اليمن كان مرعباً وشمل كافة القطاعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وكان ولا يزال رأس النظام السياسي أس وجذر الفساد. ونتيجة لذلك هددت منظمات ودول بإيقاف المساعدات لليمن أكثر من مرة ما لم يتم الحد من الفساد. ففي عام 2000 وجه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحذيراً للحكومة اليمنية بإيقاف التعامل معها نتيجة امتناعها المستمر عن الإصلاح ((https://www.mcc.gov/news2007)، كذلك في 2005 علقت وكالة المساعدات الأمريكية المستقلة مساعداتها لليمن للسبب عينه (https://www.cgdev.org/page/yemen,2018). ونتيجة لتلك الضغوط تم في 2006 إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، إلا أنها كانت مسرحية لتهدئة هذه الضغوط ولم يسفر عنها محاربة الفساد بل توسع هذا الغول بدرجة أكبر من السابق.

وإجمالاً فقد التهمت مافيا الفساد السياسية والقبلية والعسكرية والتجارية الموارد المالية للموازنة العامة والأصول والعقارات العامة والشخصية وعوائد النفط والاتصالات، ويلاحظ أن درجة الفساد تعمقت وكبرت مع الحرب مع توسع شبكة الفساد ودخول فاسدين جدد من أطراف الصراع.وكلما تعمق الفساد ازداد الفقراء فقراً وسحقت الطبقة الوسطى وانتعشت الطبقة الطفيلية.

ISSN : 2410-1818

النماذج القياسية لأثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال المدة 1990-2018

البيانات ومصادرها

تعد المصادر المحلية الأصل للبيانات المستخدمة ممثلة في البنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للإحصاء للمدة 1990-2015 والمدة 2016-2018 من تقارير صندوق النقد العربي نظراً لعدم إصدار التقارير المحلية بسبب الحرب. أما مؤشر مدركات الفساد (CPI) فقد أخذ من تقارير منظمة الشفافية الدولية (Organization Transparency International) للمدة 2003-2018 علماً أن أول إصدار لها كان عام 1995 ، ولتغطية الفجوة الزمنية قبل إصدار البيانات (1990-1994) والسنوات التي لم ترد في التقارير (1995-2002) تم احتسابها من قبل الباحث بواسطة معادلة الانحدار الخطي البسيط (CO =2.713-0.080 T). لذلك فإن مدة التغطية تشمل الأعوام 1990-2018.

صياغة النماذج

استند البحث إلى النظرية الاقتصادية وإلى عدد من الدراسات التجريبية في تصميم النموذج القياسي منها ، دراسة (Mauro,1995)، و (Davoodi,2000) و(Thach and Duong,2017) و(Ades and Die Tella,1996)، و(Del Monte and Papagni,1997)، و (Nwankwo ,2014)، و (Basem & Dowa ,2016)، و (عبدالعزيز، محمد محمود،2016)، و (يونس، مفيد ذنون، و أحمد، عدنان دهام،2012).

فضلاً عن الدراسات السابقة تم اختيار متغيرات النموذج بما يتوافق مع فرضيات الدراسة وأهدافها ومدى توافر البيانات، ولهذا الغرض تم تصميم ثلاثة نماذج الأول يعبر عن أثر الفساد في النمو الاقتصادي والثاني عن أثره في الاستثمار والثالث عن أثره في رأس المال البشري.

دالة النمو الاقتصادي

تم اقتراح نموذج انحدار خطي متعدد أخذاً بعين الاعتبار أن هناك عوامل تؤثر إيجاباً وأخرى سلباً في النمو الاقتصادي، ينصرف إلى الأولى (المتغيرات المستقلة) : معدل الاستثمار (INV/GDP) أي نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإنفاق الحكومي (EXPg/GDP) أي نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما العوامل السلبية فيمثلها مؤشر مدركات الفساد (CPI)، فيما يعبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPrat) عن المتغير التابع.

$$GDPrat = a_1+a_2\ CPI + a_3\ INV/GDP + a_4\ EXPg/GDP + Ui$$

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDPrat)– يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة النقدية السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد ، ومن ثم يعكس الأداء الكلي للاقتصاد. ويعبر

ISSN : 2410-1818

معدل النمو عن تقلب وتذبذب الأداء الاقتصادي بسبب تقلب عدد من العوامل الاقتصادية الإيجابية كمعدل الاستثمار ومعدل الإنفاق الحكومي والسلبية كالفساد مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

مؤشر مدركات الفساد (CPI) – بما أن الفساد ظاهرة سلبية تتمثل في إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، فإنه يتسبب في الضرر الاقتصادي وبالدرجة الأولى في إعاقة النمو الاقتصادي، ويضعف الثقة في المؤسسات، ويؤدي إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية، وتخفيض دخل الفرد وزيادة اللامساواة، لذلك يتوقع أن يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي أي أن a2 سالبة.

معدل الاستثمار (INV/GDP) – يعد الاستثمار أداة حقن للاقتصاد لما يترتب عليه من زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل ودخول، إن ارتفاع معدلات الاستثمار مؤشر على الانتعاش الاقتصادي ويتوقع أن تؤدي زيادة الاستثمار في رأس المال المادي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يتوقع التأثير الايجابي للمعلمة a3.

معدل الإنفاق الحكومي (EXPg/GDP)- يمثل الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي وهو أداة حقن وحفز للنشاط الاقتصادي لاسيما إذا ما وجه للبنية التحتية الاقتصادية (الهياكل الارتكازية) والمشروعات الإنتاجية، لذلك يتوقع أن يكون تأثيره ايجابياً في الناتج المحلي أي أن a4 موجبة.

Ui- المتغير العشوائي a_1 – الحد الثابت (معلمة القاطع)

a_2، a_3، a_4 – معلمات المتغيرات المستقلة

تقدير وتقييم النموذج

تم معالجة بيانات النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وتجريب الدوال الخطية واللوغارتمية المزدوجة فأعطت الأخيرة جودة توفيق أفضل.

Ln GDPrat =7.576-1.656 Ln CPI +2.480 Ln INV/GDP – 3.162 Ln EXPg/GDP

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (2) تقديرات النماذج

Dep.Var	a_1	a_2 Ln CPI	a_3 Ln INV/ GDP	a_4 Ln EXPg/ GDP	R	R^2	$R^{-2ad}j$	F	D.W	Sig F Change
LnGDPrat t Prop	7.576 (2.648)0.017	-1.656 (-1.994) 0.062	2.480 (5.214) 0.000	-3.162 (-3.907) 0.001	0.842	0.708	0.657	13.749	2.107	0.000
LnINV/GD P T Prop	1.842 9.289 0.000	1.487 5.802 0.000	- - -	- - -	0.751	0.564	0.547	33.665	0.794	0.000
LnEDUexp/ GDP T Prop	1.187 8.362 0.000	0.528 2.863 0.008	- - -	- - -	0.490	0.240	0.210	8.197	0.632	0.008

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول (2) نتائج التقدير، وتشير نتائج دالة النمو الاقتصادي إلى ما يأتي :

* وجود دلالات إحصائية ذات معنوية عالية للمتغيرات المستقلة وبشكل خاص معدل الاستثمار ومعدل الإنفاق الحكومي ومعنوية جيدة لمتغير الفساد فضلاً عن تطابق إشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية، والقيم العالية للاختبارات الإحصائية وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

* بلغت قيمة الحد الثابت a1= 7.576 أي أنه إذ لم تكن هناك متغيرات مستقلة فإن معدل نمو الناتج المحلي الجاري سيبلغ في المتوسط 7.576 %.

* أثر الفساد كان ذا دلالة إحصائية وسالباً، مما يشير إلى توافقه مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة درجة الفساد (Ln CPI) بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الجاري (Ln GDPrat) بنسبة 1.66% ، ذلك أن درجة الفساد خلال المدة قيد الدراسة اتسمت بالارتفاع وفقاً لمعيار مدركات الفساد في إشارة إلى أنها من بين الدول الأكثر فساداً، إذ لم يتجاوز المعيار 2.60 درجة بل انخفض إلى 1.60 درجة في الأعوام الأخيرة. كذلك أكدت اختبارات T وSig الدلالات الإحصائية لمعنوية متغير مدركات الفساد، إذ بلغت قيمة -1.994 =T* المحسوبة عند درجة حرية (df=n -k =21-4) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (t= 1.740)،فيما بلغت قيمة Sig = 0.062 مما يشير إلى أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال الأثر السلبي في نمو الناتج المحلي. وهذه النتيجة تؤكد الفرضية الأولى (Sand in the Wheels) والتي تشير إلى أن الفساد بمثابة الرمال التي تعيق عجلة النمو الاقتصادي، وأكدت هذه الفرضية معظم الدراسات التي أجريت منها دراسة (Mauro,1995)، و(Thach and Duong,2017) و (Del Monte and Papagni,1997)، و(Nwankwo ,2014)، و(Basem & Dowa ,2016)، و(Shabbir and Anwar ,2007)، و(عبدالعزيز، محمد محمود،2016)، و(يونس،

ISSN : 2410-1818

مفيد ذنون، و أحمد ، عدنان دهام، 2012). ويمكن أن نلمس الأثر السلبي للفساد في النمو الاقتصادي (من بين عوامل أخرى) في تدني معدلات نمو الناتج المحلي الجاري في اليمن خلال العقد الأخير، وهذا المعدل المتدني يعكس عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي واستشراء الفساد عبرت عنها معدلات النمو الموجبة ذات المنزلة العشرية الواحدة بين 4% و 6% والسلبية بين -1.9% و-2.0% ثم الأكثر ضعفاً الحرب الجارية منذ 2015 التي سجلت معدلات نمو سالبة بين -11.91% و-20.80%.

* أثر معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي (Ln INV/GDP) كان ذا دلالة إحصائية وموجباً، مما يشير إلى توافقه مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الجاري (Ln GDPrat) بنسبة 2.480% . ويبدو أن أثر الاستثمار كان محدودا بالرغم من ضخ أموال ضخمة بسبب عدد من العوائق الفنية والإدارية، والفساد،والاختلال الهيكلي لصالح الاستثمار الجاري، وتدني الاستثمارات بعد عام 2011 نتيجة تزايد الاضطرابات السياسية مما أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوقف تمويل المنظمات الدولية الداعم الأكبر للاقتصاد اليمني منذ اندلاع الحرب في 2015، وانعكس ذلك على معدلات الاستثمار إلى الناتج التي تدنت إلى 8% في أعوام الحرب. على أن اختبارات T وSig أكدت الدلالات الإحصائية لمعنوية متغير معدل الاستثمار، إذ بلغت قيمة T*= 5.214 المحسوبة عند درجة حرية (df=n -k =21-4) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (t= 1.740)،فيما كانت المعنوية عالية إذ بلغت Sig = 0.000 مما يشير إلى أن الاستثمار ينعش النمو الاقتصادي. وتتفق دراستنا مع ما أكدته الدراسات التجريبية في التأثير الايجابي للاستثمار في النمو الاقتصادي منها دراسة (LLevine & Renelt,1992 &) و (Barro,1997) و(1992 ؛ Blomstrom et al.).

أثر معدل الإنفاق الحكومي (Ln EXPg/GDP) كان ذا دلالة إحصائية فيما كانت العلاقة عكسية، مما يشير إلى عدم توافقه مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الجاري(Ln GDPrat) بنسبة 3.162%. وفي تقديرنا أن الاتجاه السالب يمكن أن يعزى إلى طبيعة الإنفاق الحكومي في اليمن الذي يوجه القسم الأعظم منه للإنفاق الجاري وليس للإنفاق الاستثماري المتصل بالهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات والكهرباء والمياه مما يحد من النمو الاقتصادي. إذ بلغ نصيب الأخير (الإنفاق الرأسمالي) 29% من الإنفاق الحكومي في 2004 كحد أعلى ثم أخذ بالانخفاض حتى بلغ 5% في المدة (2012-2018) المقترنة بالتوترات السياسية والحرب. تتفق نتائج الدراسة مع (Chipaumira et al,2014)، فيما اختلفت مع (Al Bataineh,2012) و(Barro ,1990) و(أبوعبيدة، 2015). كذلك أكدت اختبارات T وSig الدلالات الإحصائية لمعنوية متغير معدل الإنفاق الحكومي ، إذ بلغت قيمة T= -3.907 المحسوبة عند درجة حرية (df=n -k =21-4) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (t= 1.740)، فيما كانت المعنوية

ISSN : 2410-1818

عالية جداً، إذ بلغت قيمة Sig=0.001، وهذا يؤكد أن الإنفاق الحكومي يسهم في زيادة النمو الاقتصادي.

❖تبين إجمالاً أن تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع متفاوتة، وأن معدل الإنفاق الحكومي(Ln EXPg/GDP) كان له التأثير الأكبر في النمو الاقتصادي بنحو (3.162-)،فيما جاء في المرتبة الثانية معدل الاستثمار (Ln INV/GDP) بنحو 2.480 ثم أخيراً متغير مدركات الفساد (Ln CPI) بنحو 1.656.

❖بصفة عامة أظهرت الاختبارات الإحصائية ثقة عالية وجودة توفيق للنموذج، فقد كان هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرات المستقلة، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.842، فيما بلغ معامل التحديد R2=0.708 ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 71% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) فيما يعود الباقي لمتغيرات من خارج النموذج،كذلك جاءت قيمة معامل التحديد المعدل مقاربه له R^{2adj}=%66. ويشير اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج (F) إلى المعنوية العالية، إذ بلغت قيمتها المحسوبة F* =13.749 عند مستوى معنوية 5% أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (F=3.20) عند درجة حرية(df=n -k =21-4) وعدد المعلمات (K-1). وأكدت الاختبارات القياسية خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة D.w*= 2.107، فعند K= 3 و N= 21 و DL=0.92 و DU=1.54 و(DU -4 > D* > 2) نجد أن (2.46 >2.107>2) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي.

والخلاصة أكدت اختبارات النموذج الفرضية الأولى (Sand in the Wheels) التي تنص على أن الفساد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي ومعنوياً.

دالة الاستثمار

تم اقتراح دالة الاستثمار في نموذج انحدار خطي بسيط بالعلاقة مع مؤشر مدركات الفساد (CPI) وفقاً للدراسات التجريبية ومنها (Mauro.1995) و(Asiedu & Freeman,2012) و (Lambsdorff,2003) لمعرفة درجة تأثير الفساد في الاستثمار الإجمالي من خلال معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي (INV/GDP) :

$$INV/GDP = a_1+a_2\ CPI +Ui$$

مؤشر مدركات الفساد (CPI) –يمثل الفساد أحد العوائق الأساسية لانسياب الاستثمار المحلي والأجنبي بما يترتب عليه من زيادة التكاليف، وعدم اليقين من حالة الاقتصاد والتنبؤ بالتكاليف،

ISSN : 2410-1818

وكذلك توليد بيئة غير مواتية مما يزيد من مخاطر الاستثمار، لذلك يتوقع الأثر السالب للفساد في الاستثمار إي أن a2 سالبة.

تقدير وتقييم النموذج

بعد إجراء عملية المعالجة والتقدير للنموذج بالدالة الخطية والدالة اللوغارتمية المزدوجة أعطت الأخيرة جودة توفيق أفضل وصلاحية للنموذج المقترح.

Ln INV/GDP =1.842+1.487 Ln CPI

يتضح من الجدول (2) أن نتائج تقدير دالة الاستثمار تشير إلى ما يأتي :

❖ وجود دلالات إحصائية ذات معنوية عالية جداً للمتغير المستقل مؤشر مدركات الفساد (Ln CPI) إلا أنه لم تتوافق إشارة المعلمة مع النظرية الاقتصادية، فيما أعطى النموذج قيم مقبولة للاختبارات الإحصائية، وخلا من مشكلة الارتباط الذاتي.

* بلغت قيمة الحد الثابت a1= 1.842 أي أنه إذا لم يتضمن النموذج متغير مدركات الفساد يتوقع أن يبلغ معدل الاستثمار في المتوسط 1.842%. وهذا المعدل منخفض جداً يشير إلى جملة من العوائق التي يواجهها الاستثمار.

* إن أثر الفساد كان ذا دلالة إحصائية عالية فيما كانت العلاقة موجبة مما يشير إلى عدم توافقه مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة درجة الفساد (Ln CPI) بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار (Ln INV/GDP) بنسبة 1.5%. وهذه النتيجة تخالف معظم الدراسات التجريبية التي أجريت منها (Mauro.1995) و(Asiedu & Freeman,2012) و (Lambsdorff,2003) و (Saakr& Hasan,2001)، إلا أنها تتفق مع ما توصل إليه البعض (Ali,N.,& Comm,B.2008) و(Leite and Weidman,1999) و (Poirson,1998) و(Rose Ackerman,1978) من أن الفساد له دوراً ايجابياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تسهيل الاستثمار والتغلب على البيروقراطية انطلاقاً من فرضية (Grease in the Wheels) أي أن الرشوة بمثابة الزيت الذي يسهل عمل المحرك ومن ثم تؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي وليس إعاقته، وهذا يثبت عدم صحة فرضية النموذج في أن الفساد يؤثر سلباً في الاستثمار. أكدت اختبارات T وSig الدلالات الإحصائية لمعنوية متغير مدركات الفساد، إذ بلغت قيمة T*= 5.802 المحسوبة عند درجة حرية (df=n -k =28-2) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (t=1.706)، فيما بلغت قيمة Sig = 0.000 مما يشير إلى أن الفساد يحفز الاستثمار.

❖وإجمالاً أظهرت الاختبارات الإحصائية ثقة عالية وجودة توفيق للنموذج، فقد كان هناك ارتباطاً جيداً بين المتغيرات المستقلة، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.751، فيما بلغ معامل التحديد R2=0.564 ما يعني أن الفساد يفسر نصف التغيرات (56%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل الاستثمار) فيما

ISSN : 2410-1818

يعود الباقي لمتغيرات من خارج النموذج، كذلك جاءت قيمة معامل التحديد المعدل مقاربه له R2adj=%55. ويشير اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج (F) إلى المعنوية العالية، إذ بلغت قيمتها المحسوبة F* =33.665 عند مستوى معنوية 5% أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (F=4.24) عند درجة حرية(df=n -k =28 -2) وعدد المعلمات (K-1=2-1) . وأكدت الاختبارات القياسية وجود مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة D*.W =0.794، فعند K= 1 و N= 28 و DL=1.22 و DU=1.37 و(0< D* < DL) نجد أن (0 <0.794<1.22) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي.

وعليه دحضت النتائج الفرضية الثانية والتي تنص على العلاقة السلبية بين الفساد والاستثمار.

دالة رأس المال البشري

يؤثر الفساد في رأس المال البشري بشقيه التعليمي والصحي ولهذا الغرض قمنا باختبار فرضية مستوى وحجم تأثيره في التعليم والصحة من خلال معدل الإنفاق الحكومي على كل منهما منسوباً للناتج المحلي. وقد أظهرت دالة التعليم صلاحية مقبولة للاختبار فيما كانت دالة الصحة عكس ذلك لانعدام معنوية المتغير المستقل والمعنوية الكلية للنموذج وضعف الاختبارات الإحصائية فلم يتم اعتمادها.

دالة التعليم

تم اقتراح نموذج انحدار خطي بسيط يستوعب العلاقة بين التعليم والفساد بوصف أن رأس المال البشري التعليمي يتأثر بحجم الفساد، إذ يشير (Marro,2000,128) إلى أن الرشوة كشكل من أشكال الفساد تؤثر في التعليم ويقع ذلك في الكتب المدرسية ورواتب المدرسين :

$$EDUexp/GDP = a_1 + a_2\ CPI + Ui$$

معدل الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي EDUexp/GDP – يعد الاستثمار في التعليم استثماراً في رأس المال البشري وينتج عنه عوائد من أهمها اكتساب المعارف والمهارات وزيادة الدخل والإنتاجية.

مؤشر مدركات الفساد (CPI)) – يؤثر الفساد في رأس المال البشري التعليمي من خلال تخفيض الموارد المخصصة له وإضعاف كفاءة بنيته التحتية ومخرجاته ومن ثم تقليل العوائد المرجوة منه، لذلك يتوقع أن تكون إشارة المعلمة a_2 سالبة.

تقدير وتقييم النموذج

$$Ln\ EDUexp/GDP = 1.187 + 0.528\ Ln\ CPI$$

ISSN : 2410-1818

يتضح من الجدول (2) أن نتائج تقدير دالة رأس المال البشري تشير إلى ما يأتي :

❖ وجود دلالات إحصائية ذات معنوية عالية للمتغير المستقل مؤشر مدركات الفساد (Ln CPI) إلا أنه لم تتوافق إشارة المعلمة مع النظرية الاقتصادية، فيما أعطى النموذج قيم مقبولة للاختبارات الإحصائية، وخلا النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

* بلغت قيمة الحد الثابت a_1= 1.187 أي أنه إذ لم يتضمن النموذج متغير مدركات الفساد يتوقع أن يبلغ معدل الإنفاق على التعليم في المتوسط 1.187 دولار سنوياً لكل طالب.

* أثر الفساد (Ln CPI) كان ذا دلالة إحصائية عالية فيما كانت العلاقة موجبة مما يشير إلى عدم توافقه مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة درجة الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق على التعليم بنسبة 0.5%. على أن الأثر الايجابي للفساد وهو يخالف النظرية الاقتصادية ربما يأتي بسبب سوء تخصيص الموارد وعدم الاستفادة من الأنظمة التعليمية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الظاهري ويظهر ذلك في عدة صور كعدم حصول التلاميذ على الكتب المدرسية لتسربها وبيعها بالرغم من الإنفاق الكبير عليها والصفقات المشبوهة في المشروعات التعليمية التي تزيد من تكاليفها. وعليه يتضح مخالفة النتيجة للفرضية المقترحة والتي تنص على العلاقة السلبية بين الفساد والإنفاق التعليمي، إذ ان البيانات تدعم الفرضية فمعدل الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي ظل راكداً في مستوى منخفض خلال العقدين والنصف الماضيين ولم يتجاوز 5% بل انخفض إلى 3% في الأعوام الأخيرة، وهذا المعدل يعد منخفضاً بالمعايير الدولية والإقليمية والعربية، كذلك لا يلبي احتياجات البنية التحتية فضلاً عن أن الجزء الأكبر يخصص للإنفاق الجاري وليس الاستثماري. ويعكس ذلك انخفاض مستوى التنمية البشرية التعليمي كانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم في كافة المستويات التعليمية وارتفاع معدل الأمية. أكدت اختبارات T وSig الدلالات الإحصائية لمعنوية متغير مدركات الفساد، إذ بلغت قيمة T*= 2.863 المحسوبة عند درجة حرية (df=n -k =28-2) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (t=1.706)، فيما بلغت قيمة Sig = 0.008 مما يشير إلى أن الفساد يؤثر في الإنفاق على التعليم.

❖وإجمالاً أظهرت الاختبارات الإحصائية ثقة وجودة توفيق مقبولة للنموذج، فقد كان هناك ارتباطاً متوسطاً بين المتغيرات المستقلة، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.490، فيما بلغ معامل التحديد R^2=0.240 ما يعني أن الفساد يفسر ربع التغيرات (24%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل الإنفاق على التعليم) فيما يعود الباقي لمتغيرات من خارج النموذج،كذلك جاءت قيمة معامل التحديد المعدل مقاربه له R^{2adj}=%21. ويشير اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج (F) إلى معنوية

ISSN : 2410-1818

النموذج، إذ بلغت قيمتها المحسوبة F* =8.197 عند مستوى معنوية 5% أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (F=4.24) عند درجة حرية(df=n -k =28 -2) وعدد المعلمات (K-1=2-1) . وأكدت الاختبارات القياسية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة D*.W =0.632، فعند K= 1 و N= 28 و D_L=1.22 و D_U=1.37 و(0< D* < D_L) نجد أن (0 <0.632<1.22) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي.

وعليه ثبت عدم صحة الفرضية الثالثة التي تنص على العلاقة السلبية للفساد في رأس المال البشري التعليمي.

النتائج والتوصيات

النتائج

1- احتل اليمن مراتب متأخرة على المستوى العالمي والعربي بما يؤشر إلى تغلغل الفساد وضخامته إذ تراوحت درجة مؤشر مدركات الفساد (CPI) بين 2.6 في 2003 كأعلى درجة و 1.4 في 2018 كأقل درجة لذلك صنفت اليمن ضمن الدول الأكثر فساداً والأقل شفافية.

2 اتسم الفساد بالطابع الجهوي (المناطقي)، إذ تسيطر النخبة على شبكة الفساد التي تضم كبار السياسيين ورجال الأعمال والمشايخ والعسكر الذين يهيمنون على المرتكزات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

3-تزايد الفساد أثناء التوترات السياسية والصراعات والحروب واستقطاب فاسدين جدد من قبل أطراف الصراع في المراحل المختلفة التي مر بها اليمن.

4-شكل لوبي الفساد السياسي والاقتصادي والعسكري أهم أعمدة الفساد المنهج والمسيس بحماية رأس النظام واستهدف الاستحواذ على السلطة والثروة.

5-أكدت الاختبارات صحة الفرضية الأولى في أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي (Sand in the Wheels)، فقد ثبت معنوية متغير الفساد وعلاقته العكسية وأن زيادة درجة الفساد بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.66 %.

ISSN : 2410-1818

6-أكدت الاختبارات صحة الفرضية الثانية في الدلالة المعنوية لمتغير الفساد فيما دحضت العلاقة العكسية بين الفساد والاستثمار، إذ أشارت أن زيادة درجة الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1.5%.

7- أكدت الاختبارات صحة الفرضية الثالثة في الدلالة المعنوية لمتغير الفساد فيما دحضت العلاقة العكسية بين الفساد والإنفاق التعليمي، إذ أن زيادة درجة الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق على التعليم بنسبة 0.5%.

التوصيات

1-ضرورة توافر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد بوصف أن رأس النظام السياسي المفتاح الأساسي للمكافحة.

2-إقامة مؤسسات حكومية قوية خالية من الفساد وتفعيل سيادة القانون وتوسيع الحريات السياسية والصحفية ودعم منظمات المجتمع المدني.

3-إخضاع القادة السياسيين والعسكريين والإداريين للشفافية والمساءلة ومعاقبة الفاسدين بوصف أن ذلك يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع دائرة العدالة والمساواة للفئات المحدودة الدخل والفقيرة من خلال استعادة الأموال المنهوبة.

4- نبذ العنف والحروب بوصفها بؤرة للبلدان الأكثر فساداً والتوجه نحو الاستقرار السياسي والبناء وحل المشكلات بالوسائل السلمية والديمقراطية.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

أولاً : العربية

1-بركنز، جون، الاغتيال الاقتصادي للأمم –اعترافات قرصان اقتصادي، 2012، مكتبة الأسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ترجمة الطناني، مصطفى، و معتمد عاطف – الأصل باللغة الانجليزية صدر في 2004.

2-البنك الدولي، (1996)،تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن.

3-البنك المركزي اليمني ، تقارير سنوية (1997، 2007)، صنعاء.

4-روز- اكرمان، سوزان، (2000)،الاقتصاد السياسي للفساد،في كيمبرلي آن اليوت،(محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي.ترجمة محمد جمال إمام.

5-مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، (2018) بعيداً عن نهج استمرار العمل كالمعتاد –مكافحة الفساد في اليمن، صنعاء، أعدت الورقة بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO).مولت هذه الورقة من الاتحاد الأوروبي.

6-وزارة العمل والخدمة المدنية،2005، قانون الوظائف والأجور لعام 2005، صنعاء.

7-يونس، مفيد ذنون، (2010)، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، . تنمية الرافدين العدد 101 مجلد 32 لسنة 2010،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.

8-يونس، مفيد ذنون، و أحمد، عدنان دهام (2012)، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، تنمية الرافدين العدد 109 مجلد 34 لسنة 2012، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.

ثانياً : بالانجليزية

1-Alfredo, Del Monte and Erasmo, Papagni ,(1997), Public Expenditure, Corruption, and Economic Growth: The case of Italy, the Society for Economic Dynamics, Oxford, 7-10 July, 1997.

2-Amundsen, I. (2006). Political corruption, *U4 Issue*, 2006(6).

3-April Alley,(2008), Shifting Light in the Qamariyya: The Reinvention of Patronage Networks in Contemporary Yemen , (PhD diss., Georgetown University.

4-Basem, Artimi and Dowa, Abulkasem,(2016), The Impact of Corruption on Economic Growth in OIC Countries, International Journal of Economics and Finance Vol. 8, No. 9; 2016.

ISSN : 2410-1818

5-Chinhamo, O., & Shumba, G. (2007). Institutional working definition of corruption, ACT Southern Africa.
6-Dridi, M. (2013). Corruption and economic growth: the transmission hannels,*Journal of Business Studies Quarterly*, 4(4).

7-Elizabeth, Asiedu,James,Freeman,(2000),The Effect of Corruption on Investment Growth: Evidence from Firms in Latin America, Sub-Saharan Africa, and Transition Countries.
8-Glenn E. Robinson et al.,(2006), Yemen Corruption Assessment (Burlington, VT: ARD, 2006).

9-Hill et al.,(2016), Yemen, 18-21; Zoltan Barany, The Challenges of Building a National Army in Yemen (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.

10-Hill, Ginny, Peter Salisbury, Léonie Northedge and Jane Kinninmont,(2013), Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict. London: Chatham House.

11-Lambsdorff, J. G. (2002). Corruption and rent-seeking, *Public Choice*,)Mditerranean Journal of Social Sciences , vol 5 , no 6 ,2014.
12-Nguyen,Ngoc,Thach,and, Mai, Binh Duong,(2017), Effects of Corruption on Economic Growth - Empirical Study of Asia Countries,Imperial Journal of Inter disciplinary Reserarch Vol-3, Issue-7, 2017.
13-Nwankwo, Odi FCİB,(2014), Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria.
14-Peter Salisbury, (2018),Yemen's Astonishing Financial Meltdown, Foreign Policy.

15-Tanzi,V., 1998"Corruption Around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures" Staff papers-International Monetary Fund, vol. 45, No.4.
United Nations Security Council,(2015), Final Report.

16-Yara Bayoumy and Phil Stewart, (2018),Exclusive: Iran Steps Up Weapons Supply to Yemen's Houthis via Oman Officials.

17-Zuhairan Y. Yunan, Ayu Andini,(2018), Corruption, Poverty, and Economic Growth (Causality Studies among Asean Countries, JEJAK Journal of Economics and Policy,Volum 11(2) 2018.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً :الانترنت

1-https;//www bawabati,20/4/20200

2-https://www.mcc.gov/news2/1/2020

3-https://www.cgdev.org/page/yemen,2/2/2020

4-https;//www.yemenat.com.15/2/2020

5- https;//www.almasdar.com.2/3/2020

6-https;//www.aljazeera.net.20/4/2020

7-https;//www.almasdar.com,20/4/2020

بيانات النماذج القياسية خلال المدة 1990-2017 ٪

الأعوام	معدل نمو الناتج المحلي	مؤشر مدركات الفساد	الاستثمار إلى الناتج المحلي	الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي	الإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي
1990	.00	1.70	14.70	28.60	4.90
1991	2.68	1.80	16.20	29.20	5.70
1992	5.63	1.80	22.30	29.60	5.60
1993	7.09	1.90	20.20	28.80	5.70
1994	3.73	2.00	20.70	28.00	5.40
1995	12.52	2.10	21.80	23.20	4.50
1996	7.36	2.20	23.30	31.70	5.10
1997	6.43	2.20	25.20	35.00	5.30
1998	5.28	2.30	32.70	35.70	6.70
1999	3.47	2.40	23.70	29.20	5.70
2000	4.43	2.50	18.90	32.20	5.00
2001	5.93	2.60	18.70	27.50	5.40
2002	5.04	2.60	19.40	27.60	5.70
2003	5.76	2.60	23.20	30.60	5.20
2004	4.64	2.40	23.90	30.60	4.90
2005	5.14	2.70	26.70	32.90	4.50
2006	4.64	2.60	24.90	31.60	4.30
2007	3.48	2.50	27.00	34.40	4.90

ISSN : 2410-1818

4.80	37.00	25.30	2.30	4.01	2008
5.30	32.00	21.50	2.10	4.13	2009
4.40	31.20	19.20	2.20	3.30	2010
5.00	31.50	17.60	2.10	-15.06	2011
5.90	38.90	19.30	2.30	2.18	2012
4.60	36.60	15.30	1.80	3.60	2013
4.50	35.10	21.10	1.90	-10.62	2014
3.50	28.60	10.50	1.80	-30.44	2015
3.10	29.20	8.00	1.40	-17.16	2016
3.00	29.60	8.00	1.60	-21.69	2017

المصدر: احتساب الباحث استناداً إلى كتب الجهاز المركزي للإحصاء، كتب البنك المركزي اليمني

- للمدة 1990-2015،
- تقارير صندوق النقد العربي للمدة 2016-2017.

❖منظمة الشفافية الدولية للمدة 2003-2018، والمدة 1990-1994، و 1995-2002 احتسبت من قبل الباحث بوساطة المعادلة. CO= 2.713- 0.080 T

المصدر: احتساب الباحث استناداً إلى كتب الجهاز المركزي للإحصاء، كتب البنك المركزي اليمني

- للمدة 1990-2015،
- تقارير صندوق النقد العربي للمدة 2016-2017.

❖منظمة الشفافية الدولية للمدة 2003-2018، والمدة 1990-1994، و 1995-2002 احتسبت من قبل الباحث بوساطة المعادلة. CO= 2.713- 0.080 T